مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٥٠

الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا	السيد ميشو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/746)

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2017/747)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/746)

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2017/747)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيريمياه مامابولو، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/746، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والوثيقة S/2017/747، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم أحاطة إعلامية إلى المجلس مرة أخرى بشأن الحالة في دارفور.

ووفقا للقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، شرعت العملية المختلطة في إعادة تشكيل نفسها مع مواصلة تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية المتعلقة بحماية المدنيين والوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وتقديم الدعم لجهود الوساطة في النزاع بين القبائل.

بدأت العملية المختلطة المرحلة الأولى من إعادة تشكيلها وبالتحديد إغلاق ١١ موقعا للأفرقة وخفض قوام الأفراد العسكريين من ٨٤٥ ١٥ فردا إلى ٣٩٥ ١١ فردا وقوام أفراد الشرطة من ٤٠٣ ٣ أفراد إلى ٨٨٨ ٢ فردا. ومنذ حزيران / يونيه، أغلقت العملية المختلطة أربعة مواقع للأفرقة في شمال دارفور وشرقها، وستغلق المواقع السبعة المتبقية بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر. وقد وضعت البعثة خططا لنشر فرقة عمل جبل مرة ، وطلبت من الحكومة أرضا لإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو. تجري أيضا صياغة استراتيجية الحماية لجبل مرة، ضمانا للتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني، وتصميم الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة في المنطقة. وقد أنجزت عملية استعراض الموظفين المدنيين، بما يتناسب مع الحد الأقصى الجديد للقوات وتكوينها، وسينعكس ذلك في تقديم الميزانية المنقحة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

فيما يتعلق بالحالة في دارفور، وعقب الاشتباكات القصيرة في شرق دارفور وشمالها في أيار/مايو وحزيران/يونيه بين القوات المسلحة السودانية وحركة جيش تحرير السودان/ جناح مني مناوي، التي يدعمها المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في دارفور، ظلت دارفور هادئة إلى حد كبير. والاشتباكات هي تذكير بالحاجة إلى التزام جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية واتخاذ خطوات كبيرة نحو إحلال سلام دائم ومستدام.

وباستثناء الصدامات العنيفة بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور، والتي أسفرت عن وقوع عدد كبير من الإصابات، حدث انخفاض في عدد الحوادث بين القبائل، ويرجع ذلك جزئيا

إلى تدخل الإدارة الأهلية، وقادة المجتمعات المحلية واللجان المحلية المدعومة من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة. واستمر العنف ضد المدنيين وأعمال اللصوصية والأنشطة الإجرامية، وإن كان على نطاق أصغر، حيث وقعت معظم الحالات ضد المشردين داخليا والمزارعين والنساء. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فقد أحرز بعض التقدم. وأصدر الرئيس عفوا عن ستة من المدافعين عن حقوق الإنسان في ٢٩ آب / أغسطس. وتبذل الجهود على الصعيد المحلي لتوسيع نطاق الخدمات القضائية خارج المراكز الحضرية، وتم في بعض الحالات إلقاء القبض على مرتكبي الحوادث الإجرامية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحسين حالة حقوق الإنسان عموما.

ويمكن أن يعزى الجزء الأكبر من حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دارفور حاليا إلى التوترات الناجمة عن الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتي تفاقمت بسبب انتشار الأسلحة بين أيدي المدنيين والميليشيات. إن المنازعات بين القبائل التي تنشب بسبب المنافسة على الأراضي والمياه والثروة الحيوانية والموارد المعدنية، أصبحت عنيفة أكثر فأكثر لتوفر الأسلحة. في ٦ آب/أغسطس، قامت حكومة السودان بإطلاق المرحلة الثالثة من حملة الحد من الأسلحة، مكررة التأكيد على أن أفراد القوات النظامية هم وحدهم المسموح لهم بحمل أو حيازة أو تكديس الأسلحة أو الذخيرة.

وفي وقت لاحق، أجرى النائب الثاني للرئيس جولة توعية في دارفور وأعقب ذلك مبادرات بقيادة الولاة في مختلف الولايات. وتفاوتت ردود الفعل على حملة جمع الأسلحة في دارفور، حيث تم انتقاد نوايا الحكومة من جانب المعارضة والحركات غير الموقعة، وبعض القبائل وجماعات الميليشيات، وجهات أخرى مثل قائد الميليشيات العربية موسى هلال عارضت العملية تماما.

وفي الوقت نفسه، فإن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا يزال محدودا، ولا سيما بشأن تلك المسائل المعلقة التي تعد أساسية لتحقيق السلام المستدام في دارفور. مثل الحلول الدائمة للتشرد، وإدارة الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الشحيحة، ومسألة الميليشيات المسلحة. تواصل العملية المختلطة إشراك اللجان المتبقية وصندوق لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.، ولكن الافتقار إلى القدرات والوجود في دارفور لا يزال يطرح تحديا.

وظلت الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، للتوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية واستئناف المفاوضات المباشرة صوب اتفاق سلام شامل لإنهاء النزاع، غير حاسمة. بالإضافة إلى حواري مع عبد الواحد وميني ميناوي وجبريل إبراهيم في باريس، أرسلت تقريرا إلى الأطراف يتناول بالتفصيل الحالة الراهنة لعملية الوساطة، لا سيما حالة الجمود في المفاوضات المتعلقة بوقف الأعمال القتالية.

تصر الحركات على تسلسل من إجراء مفاوضات على وقف الأعمال العدائية إلى إجراء مناقشات بشأن المسألة الخلافية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وتصر الحكومة، من ناحية أخرى، على الالتزام بالوثيقة كأساس للمفاوضات، وعلى الدوحة كمكان للمحادثات. ولا يزال عبد الواحد يرفض الانضمام إلى عملية السلام. وفي حين أننا سنواصل إشراك الطرفين في كسر هذا الجمود، فإننا ندعو مجلس الأمن والجهات التي لها نفوذ على الأطراف إلى التشديد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية والكف عن جلب المزيد من المعاناة للشعب الذي يدعون تمثيله.

تم الإبلاغ عن حالات نزوح في أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان/فصيل ميني

ميناوي في شمال دارفور في أيار/مايو وحزيران/يونيه، على الرغم من أنه لم يتسن تأكيد الأرقام. يحتاج المشردون داخليا إلى الحماية والمساعدة الإنسانية على أساس يومي. وثمة حاجة ملحة إلى قيام حكومة السودان، بدعم من المجتمع الدولي، بإيجاد الحلول المستدامة التي من شأنها أن تمكن المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم طوعا.

إن تعاون حكومة السودان قد تحسن بشكل ملحوظ. واستمرت بيئة العمل الإنساني في التحسن، حيث أبلغ الشركاء بأن الموافقة على التحركات داخل دارفور أصبحت أسرع مع انخفاض عدد حالات منع إمكانية الوصول. كما استمرت العملية المختلطة في الخضوع لقيود أقل على حركتها. ولا تزال العملية المختلطة ملتزمة بالعمل مع سلطات الحكومة للتغلب على الصعوبات المتبقية التي تعوق إمكانية الوصول.

والتحسن مستمر في إصدار التأشيرات والتخليص على المعدات الضرورية. غير أن البعثة لا تزال تنتظر إصدار التأشيرات للموظفين في مجال حقوق الإنسان. وعدد الشحنات التي يجري وقفها في الوقت الراهن يمثل خمس العدد الذي كان موقفا في هذا الوقت من العام الماضي.

إن تعاون الحكومة بشأن إعادة تشكيل البعثة المختلطة، ولا سيما من أجل إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو، هو مسألة ذات أولوية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير العملية المختلطة للمجلس على الدعم الذي لا نزال نتلقاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد جيريمايا مامابولو، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2017/746).

وتؤكد أوروغواي على ما ورد في التقرير من أنه على الرغم من الانخفاض في الاشتباكات المسلحة بين حكومة السودان والقوات المتمردة، لا تزال الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في دارفور غير مستقرة. كما تجدر الإشارة إلى أن إحدى بؤر العنف الرئيسية في دارفور لا تزال تتمثل في النزاعات القبلية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسباب الجذرية للنزاع التي تتفاقم بسبب الميليشيات المسلحة، وكذلك بفعل انتشار الأسلحة بين السكان المدنيين وافتقار مؤسسات إنفاذ القانون إلى القدرة والوسائل الفعالة اللازمة للتصدي لهذه التحديات.

ويرى وفد بلدي أنه من المهم للغاية أن تمتثل حكومة السودان والحركات المسلحة لإعلاناتها الانفرادية المتعلقة بوقف الأعمال العدائية والانتقال إلى المراحل التالية لعملية السلام، بتيسير من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبدعم من المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسيؤدي إحراز تقدم في هذه المجالات إلى تهيئة الظروف اللازمة للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع، مثل النزاعات القبلية، وفضلا عن ذلك الإسهام في العودة الآمنة للنازحين وعددهم أكثر من مليوني شخص في دارفور إلى ديارهم.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن العملية المختلطة تمضي قدما في عملية إعادة تشكيلها، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن تعاون حكومة السودان مع المجلس والعملية المختلطة أمر لا غنى عنه للنجاح في تحقيق هذا الانتقال. ونلاحظ أن البيئة العامة التي تعمل

فيها العملية المختلطة تشهد بوادر تحسن، فيما لوحظ أيضا، في الوقت نفسه، حدوث انخفاض في عدد الحوادث الإجرامية والقيود المفروضة على التنقل.

ومع ذلك، لا تزال البعثة تواجه عددا من الصعوبات اللوجستية التي لا تزال تعرقل عملها، بما في ذلك التأخير في إصدار التأشيرات، وبخاصة للعاملين في مجال حقوق الإنسان في المنطقة. وفي هذا الصدد، نحث حكومة السودان على الإسراع في عملية حل القيود التشغيلية القائمة، فضلا عن الوفاء بجميع التزاماتها في هذا الصدد والحفاظ على الروح الإيجابية التي تتسم بها عملية الاستعراض للعملية المختلطة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تقليص حجم البعثة، فإننا ندرك الدور الهام والضروري المستمر الذي تؤديه في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك، على سبيل المثال، رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتسيير دوريات يومية ودعم الوساطة في النزاعات القبلية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي لجميع أفراد العلمية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل بلا كلل، وذلك غالبا في ظل ظروف صعبة لتحقيق السلام الدائم في دارفور.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي الممثل الخاص المشترك مامابولو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا بشأن الحالة في دارفور وبشأن حالة تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

وكما سبق أن ذكرنا خلال الشهور العديدة الماضية، نود أن نسلط الضوء مرة أخرى على أن الاشتباكات بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة قد تراجعت إلى حد كبير مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى الرغم من الإشارة إلى استمرار النزاعات القبلية، فإن حلها يرتبط بالأسباب الجذرية للنزاع. والامتثال الصارم للإعلانات الانفرادية بشأن وقف الأعمال العدائية من قبل الحكومة والجماعات المسلحة يتيح إحراز تقدم في عملية السلام، وهو ما يعكف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والممثل الخاص المشترك والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان على تيسيره بعناية.

ويجب أن يؤدي الهدوء النسبي الذي يتيحه وقف الأعمال العدائية إلى تعزيز العمليات السياسية الرامية إلى تحقيق السلام في دارفور. وقد سمح الحوار الوطني بإحراز تقدم في إصلاح الحوكمة بمشاركة مختلف الأحزاب السياسية. ومن المهم أن تكون هذه الهياكل الجديدة، التي نجمت عن الحوار الوطني، قادرة على التركيز على تنفيذ وثيقة الدوحة. ومع ذلك، فمن المهم للغاية حل الخلافات فيما يتعلق بتلك الوثيقة. ومن شأن تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة أن يسمح بمعالجة المسائل الجذرية، مثل اعتماد القوانين المتعلقة بالأراضي. وعلاوة على ذلك، فإنها تنص أيضا على وقف دائم لإطلاق النار يشمل الحركات المسلحة ونزع سلاح السكان المدنيين والميليشيات، وهو ما يشكل، من بين عناصر أخرى، المتطلبات الأساسية لإرساء السلام المستقر والدائم في دارفور. ومن ثم، فإننا ندعو الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة إلى استئناف المحادثات والمضي قدما في العملية السياسية، التي تمثل السبيل الوحيد لانتشال السودان من النزاع.

وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الذي اتخذناه قبل عدة أشهر، نعتقد أن من المهم للغاية العمل من أجل كفالة وجود الدولة وتعزيز المؤسسات والشرطة في المناطق التي ستنسحب منها العملية المختلطة. ومن أجل تنفيذ عمليات إعادة الإدماج وكفالة أمن السكان المدنيين، يجب أن يكون هناك تنسيق مستمر وسلس بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة.

كما نرحب بالتدابير الحكومية الرامية إلى تعزيز المؤسسات القضائية، والتي تمثل أحد التدابير الرئيسية لتحقيق النجاح في عمليات المصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلى نفس

المنوال، نعتقد أن حملة الحكومة الرامية إلى جمع الأسلحة غير المشروعة والمركبات غير المرخصة في إقليم دارفور خطوة إيجابية جديرة بالذكر، على الرغم من التعقيدات التي تواجهها. وتلك التدابير الحكومية، التي تتماشى مع عملية بناء السلام والتي تضطلع بها الأمم المتحدة، تتطلب دعم المجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، فإن الحالة الإنسانية للنازحين ما زالت تثير قلقنا. فعلى الرغم من عدم حدوث حالات نزوح كبيرة في هذه السنة، ما زال الملايين من النازحين يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف، والذين يشكل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين من بينهم. ولنأمل أن يُحرز تقدم في خطة إعادة التوطين الطوعية للنازحين. وعلاوة على ذلك، فقد توفي العديد من الأشخاص منذ حزيران/يونيه جراء الآثار الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، من قبيل السيول العارمة في مخيم كلمة، وانتشار الأمراض. ونحن على ثقة بأن الحكومة ستكفل، كما أثبتت من قبل، الدعم اللازم لتمكين العملية المختلطة من الوفاء بحرية بالولاية المنوطة به ولتوفير إمكانية الوصول للعاملين في المجال الإنساني حتى يتسنى لهم الاضطلاع بمهام توفير الرعاية للمتضررين.

في الختام، فإننا ندرك أن هناك العديد من التحديات في هذه المرحلة الجديدة من العملية المختلطة، ونود أن نثني على الأعمال التي تم الاضطلاع بها في السودان خلال السنوات العشر الماضية. ويمثل عمل موظفي العملية وتفانيهم في البحث عن السلام أحد أنبل المهام وأصعبها في العالم. ونعرب عن امتناننا لهم جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أودّ أن أتقدّم بخالص التهنئة لكم على تولي بلادكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم، والشكر كذلك للممثل الدائم لجمهورية مصر العربية على إدارته الفاعلة لأعمال مجلس الأمن في أغسطس الماضي،

كما أتقدّم إلى السيد الأمين العام بالشكر على هذا التقرير (S/2017/746) المعروض باسمه على مجلسكم الموقر، وأشكر السيد السفير مامابولو، الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، على إحاطته الإعلامية للمجلس وتعاونه المخلص على الدوام.

كما أودّ أن أرحب، سيدي الرئيس، بمخرجات الاجتماع التشاوري الحادي والعشرين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي عُقد ببلادكم الأسبوع الماضي، والذي أكّد على محورية الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ودعا إلى تعزيزها وتعميقها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في قارتنا الأم: أفريقيا، حيث تمثّل الشراكة بين المنظمتين، من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثالاً حيّاً على هذه الحيوية التي نتطلّع لدعمها وتعزيزها، خاصة في محاور بناء القدرات الأفريقية والإنذار المبكر والوقاية من النزاعات وتسويتها، وإعادة الإعمار وتوفير التمويل المناسب لبعثات دعم السلام الأفريقية.

شهدت ولايات دارفور الخمس خلال الفترة الماضية اصطفافاً كاملاً لكلّ فئاتها الرسمية والشعبية وتحرّكاً محكماً من أجل تثبيت دعائم الاستقرار والسلام التي بُنيت خلال الفترة الماضية عبر مجهودات الحكومة السودانية والأمم المتحدة، وعلى رأسها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي أثمرت استقراراً وأمناً في كل ربوع دارفور بعد أن تم حسم الحركات المتمردة وإجبارها على الخروج من حدود دارفور والسودان، ليتفرغ الجميع إلى إنجاز المشاريع التنموية والمصالحات القبلية التي ستمكّن في النهاية من عودة دارفور إلى ساحة الفعل الإيجابي والمساهمة في بناء السودان الحديث كما كانت في السابق.

وكما تعلمون، فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية، عمر حسن أحمد البشير، عن عزم الحكومة على إنفاذ خطة لجمع السلاح من أيدي المواطنين في دارفور. الخطة التي بدأ تنفيذها برعاية وإشراف نائب رئيس الجمهورية، السيد حسبو محمد عبد الرحمن، الذي أعلن الشروعبجمع السلاح بعد اعتماد خطة وطنية من مراحل متدرّجة تبدأ بالجمع الطوعي مع رفع الوعي بأهمية تسليم السلاح، ويعقبها تطبيق القانون على من يخالف قانون الأسلحة والذخائر الذي يُعد من أقدم القوانين في السودان.

وتشير التقارير الأولية حتى الآن إلى أن عملية جمع السلاح تسير بصورة جيدة عبر المراحل الموضوعة، ولا يخفى عليكم أن عملية جمع السلاح ووسمه وتحريزه والتخلص منه تعتبر من العمليات المكلفة مادياً وتحتاج إلى قدرات فنية ضخمة. لذلك طالبنا المجتمع الدولي بتقديم الدعم للتأكد لإنجاز هذه الخطة الهامة جداً لتحقيق الأمن واستدامة الاستقرار. فكما تعلمون، إن انتشار السلاح في أيدي المدنيين يُعدّ من محرّكات الصراع، لذلك نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لتحقيق وإنجاز هذه الخطة التي يمتدّ تأثيرها إلى كل السودان وليس دارفور وحسب. كما أن الإجراءات التي تعتزم الحكومة السودانية اتخاذها مع الدول الشقيقة والمجاورة للحد من تدفق الأسلحة عبر الحدود لهو أمر في غاية الأهمية ويحتاج كذلك إلى دعم ورعاية المجتمع الدولي. بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي اعتمدتم من خلاله التوصيات التي قدّمها السيد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإعادة تشكيل قوات العملية المختلطة وتخفيض عددها في ولايات دارفور الخمس، جددت الحكومة السودانية التزامها الكامل والموثّق وبذلت التعاون والتنسيق مع العملية المختلطة لتنفيذ أحكام هذا القرار، حيث بدأت العملية المرحلة الأولى بإغلاق ثلاثة مواقع على أن تكتمل بنهاية هذا العام بإغلاق ١١ موقعاً. إن بدء سحب وإغلاق مواقع قوات العملية المختلطة من ولايات دارفور يبعث بإشارات إيجابية تحمل في مضمونها تأكيد المجتمع الدولي على عودة الأوضاع إلى طبيعتها واستتباب الأمن. وقد انعكس هذا الأمر على زيادة أعداد النازحين العائدين إلى قراهم، وانضمام أعداد من القادة الميدانيين للحركات المتمردة إلى العملية السلمية. وتجري المشاورات والاتصالات على مختلف المستويات لإلحاق البقية الباقية بالعملية السلمية. ولا بدّ لنا هنا من الإشادة بالجهود التي يبذلها رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص المشترك السيد مامابولو وآخرين لإقناع قادة الحركات المسلحة بالجلوس إلى مائدة التفاوض والحوار.

إن تحوّل الوضع في دارفور واستشراف مرحلة جديدة يدعونا منطقياً وسياسياً إلى إعادة النظر في رفع الجزاءات التي فرضت منذ ١٢ عاماً في العام ٢٠٠٥ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥). لا شكّ في أن هذه الخطوة هي إقرار بما أصبح عليه الوضع اليوم وأنه لا بد منها، ونحن منفتحون للأفكار التي تقدمونها في هذا الصدد والتي تقدمها إدارة عمليات حفظ السلام.

تظلّ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – كما كررنا دائماً – السبيل الوحيد لإنجاز سلام مستدام في دارفور، بما حوته هذه الوثيقة من تكامل وشمول في الحلول التي وضعتها لمخاطبة جذور الأزمة التي نشبت في دارفور. وبالرغم من ممانعة قليل جداً من قادة الحركات المتمردة في الانضمام للوثيقة، إلا أن ما أنجز من أحكام هذه الوثيقة وبنودها يتجاوز اليوم ٨٥ في المائة، ويستمرّ العمل لإنجاز ما تبقّى وصولاً إلى سلام دائم يظلل أرض دارفور والسودان كله.

إن ما ظلّت تبذله قطر الراعية للوثيقة من جهود كبيرة في مجال إعادة إعمار دارفور، وبناء القرى للعودة الطوعية ودعم إقامة المشاريع التنموية في دارفور كان له الأثر الكبير في ما وصلت إليه الأوضاع في دارفور الآن. هذا بجانب العديد من

الدول الصديقة والشقيقة الأخرى، ونذكر على سبيل المثال الصين واليابان وتركيا، والجامعة العربية. وإن الحكومة السودانية تتطلّع إلى أن يُقدّم المجتمع الدولي دعمه لاستكمال تنفيذ ما تبقى من بنود هذه الوثيقة وخاصة فيما يتعلّق بإقناع غير الموقعين بالانضمام سريعاً إلى العملية السلمية، ونبذ الحرب والاقتتال، وتنفيذ برامج العودة الطوعية للنازحين واللاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحات القبلية، ومعالجة جذور الأزمة عبر دعم استراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دارفور.

أخيراً، يشكر وفد بلدي العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام – رسل السلام – خلال الأعوام الماضية، كما يشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة بالعملية المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي، دليلاً على نجاح هذه البعثة الضخمة الكبيرة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.